

State of Kuwait



دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

٢٢ يناير ٢٠١٧

التقرير رقم (8)

يحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والرفاه
ويعرض في جدول أعمال الجلسة القادمة


٢٠١٧/١١/٢٢

المحترم

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ١٨ ربيع الآخر ١٤٣٨ هـ

الموافق : ١٦ يناير 2017 م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثامن للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن

الاقتراحات بقوانين بإلغاء القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية
وعددتها (4) اقتراحات بقوانين .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به
المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة
محمد حسين الدلال

State of Kuwait



دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير رقم (8)

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ٨ ربيع الآخر 1438 هـ

الموافق : ١٦ يناير 2017 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثامن للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بإلغاء القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية وعددها (4) اقتراحات بقوانين .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد حسين الدلال

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الأول

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (8)

التقرير (الثامن) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بإلغاء القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية.

إعداد: أ/ سارة أحمد شemis

مراجعة: أ/ بشاير حمد العازمي

-1-

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ : ٨ ربيع الآخر 1438 هـ
الموافق : ٦ يناير 2017 م

التقرير الثامن

للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

- 1- الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية المقدم من السيد العضو / مرزوق خليفة الخليفة .
- 2- الاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية المقدم من السيد العضو / د. عبدالكريم عبدالله الكندري .
- 3- الاقتراح بقانون بشأن إلغاء القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية المقدم من السيد العضو / عبدالله يوسف الرومي .
- 4 - الاقتراح بقانون بشأن إلغاء القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية المقدم من السيد العضو / د. جمعان ظاهر الحريش .

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحات بقوانين المشار إليها الأول بتاريخ 2016/12/15 ، والثاني والثالث بتاريخ 2016/12/21 ، والرابع بتاريخ 2016/12/27 ، وذلك لدراستها وتقديم تقرير عنها إلى المجلس .

اجتماع اللجنة وموضوع الاقتراحات بقوانين :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2017/1/9 .

حيث تبين لها أن مضمون الاقتراحات بقوانين الأربعة موضوع البحث – حسبما ورد في مذكرتها الإيضاحية – هو إلغاء القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية .

الهدف من الاقتراحات بقوانين حفظ الحق في الخصوصية والحرية الشخصية المنصوص عليها في الدستور بعدم انتهاكها والتعدي عليها ، ومنع الخروج عن الأعراف الطبية التي تحظر أخذ عينات طبية من أي شخص دون رضاه ، والحد من شبهة استغلال البصمة لأغراض غير التي نص عليها القانون في شأن تحديد ذاتية مرتكبي الجرائم أو المشتبه بهم جنائياً.

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراحات بقوانين جاءت متطابقة . كما رأت أن القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية شابه العديد من المثالب الدستورية والقانونية والشرعية نوجزها بالتالي :

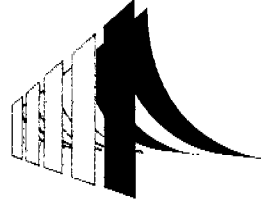
أولاً : مخالفة قانون البصمة الوراثية للمادتين (30 ، 34) من الدستور .

- رأت اللجنة تعارض قانون البصمة الوراثية مع نص المادتين (30 ، 34) من الدستور، حيث أن المادة الرابعة من القانون المشار إليه تسمح بتطبيق فكرة الإيجار على كل الفئات الخاصة لتطبيق القانون من مواطنين وأجانب وزائرين .

• كما رأت اللجنة من المادة الخامسة من القانون رقم (78) لسنة 2015 المشار إليه خروج المشرع عن الغاية التي دفعته لإصدار هذا القانون وهي تحديد هوية المشتبه بهم والتعرف على أصحاب الجثث ، وتوسع المشرع في النص ليشمل أسرة المشتبه به فضلاً عن إمكانية الكشف عن قاعدة البصمة الوراثية لأي حالة تقتضيها المصلحة العليا للبلاد أو تطلبها جهات تحقيق مختصة ، فعمومية النص يترتب عليه الخروج عن التنظيم المقرر بالقانون والدخول في دائرة التقدير واختصاص جهات تحقيق غير قضائية في أمر الكشف والاستعانة .

• ورأت اللجنة من المادة التاسعة من القانون رقم (78) لسنة 2015 المشار إليه سلفاً قصور هذا القانون في أمر تجريم الكشف عن سرية بيانات البصمة لغير الموظفين ، حيث قصرت المادة بالعقاب على كل من أفشى سر من أسرار العمل أو بيان من بيانات البصمة الوراثية لمن يكون قد أطلع عليها بحكم عمله دون الغير .

ثانياً : مخالفة قانون البصمة الوراثية للقانون الدولي ، وابتعاده عن المواثيق الدولية لاسيما أن المحكمة الأوروبية والحاكم الأمريكية منعت تطبيقه على أساس احترام الحرية الفردية ، فضلاً عن تعارضه مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة الكويت والتي تحفظ الحق في السرية والخصوصية .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-4-

ثالثاً : عدم اعتراف الشريعة الإسلامية بالبصمة الوراثية حيث أن مجمع الفقه الإسلامي قرر بعدم جواز الاعتماد على البصمة الوراثية في النسب ، وأنه لا مانع شرعاً من الاعتماد عليها في التحقيق الجنائي ، يضاف على ذلك أن أحكام محكمة التمييز بقضايا الأحوال الشخصية استقرت إلى عدم الاعتراف بنتائج البصمة الوراثية في قضايا النسب وذلك لاعتماد الشريعة الإسلامية على دلائل أخرى في إثبات النسب .

رأى اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة على جميع الاقتراحات بقوانين

بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين (3 : 1) .

رأى الأقلية :

انبنى رأي الأقلية الغير موافقة على الاقتراحات بقوانين بأن إلغاء قانون البصمة الوراثية أمر غير دستوري ، وأن الدولة بحاجة إلى قاعدة بيانات للكشف عن البصمة الوراثية في الجرائم الخطرة خصوصاً بعد انتشار الإرهاب في الآونة الأخيرة وأنه حق للدولة ولايجوز مصادرته .

State of Kuwait



دولة الكويت

-5-

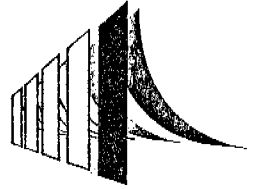
واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

الحميدي بدر السبيعي

* المرفقات :

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراحات بقوانين وعددها (4) .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

٢٠١٦/١٤/١٥

٦٥٦/٦

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح

مرزوق خليفة الخليفة

أدلى إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
بوزع على السادة الأعضاء

٢٠١٦/١٤/١٥

اقتراح بقانون

بالغاء القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥

في شأن البصمة الوراثية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠١ بشأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

State of Kuwait



دولة الكويت

(مادة أولى)

يلغى القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإلغاء القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥

في شأن البصمة الوراثية

صدر القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية في يوليو ٢٠١٥ والذي بموجبه ألزم جميع الأشخاص الخاضعين لأحكامه بإجراء فحص البصمة الوراثية مع توقيع الجزاء على كل من يخالف أحكامه بالامتناع عن إعطاء العينة اللازمة لإجراء الفحص متى طلب منهم ذلك ، كما نص القانون على أن تسري أحكامه على جميع المواطنين والمقيمين والزائرين وكل من دخل الأراضي الكويتية.

الأمر الذي جعل القانون عرضة لنقد واسع النطاق في الأوساط الإعلامية والسياسية والقانونية والطبية لأنه يشكل انتهاكاً للحرية الشخصية وفق نص المادة (٣٠) من الدستور التي تنص على أن " الحرية الشخصية مكفولة " كما يشكل خروجاً عن الأعراف الطبية التي تحظر أخذ عينات طبية من أي شخص دون رضاه.

بالإضافة إلى وجود شبهة استغلال هذه البصمة لأغراض غير التي نص عليها القانون في شأن تحديد ذاتية مرتكبي الجرائم أو المشتبه بهم جنائياً .

State of Kuwait



دولة الكويت

لذا روي التقدم بهذا الاقتراح بقانون بإلغاء القانون المشار إليه أعلاه ولن يحدث ذلك الإلغاء أي فراغ تشريعي لأن النظم الحالية المعمول بها في البلاد تتيح أخذ البصمة الوراثية لتحديد ذاتية مرتكبي الجرائم والمشتبه بهم والجنث المجهولة .

State of Kuwait



دولة الكويت

٢٠١٦/١٤/٢١

٢٢ / ١ / ٢٢

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بشأن إلغاء القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

عبدالله يوسف الرومي

يصال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع لدى الأعضاء

علي محمد
٢٠١٦/١٤/٢١

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بشأن إلغاء القانون رقم (٧٨)

لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(المادة الأولى)

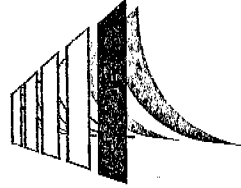
يلغى القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بشأن إلغاء القانون رقم (٧٨)

لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية

لما كان القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية قد جاء معيباً لمخالفته قواعد أصولية من الدستور والقانون، فقد تعرض لنقد واسع النطاق من قبل فقهاء الدستور ومنظمات المجتمع المدني والحقوقيين.

القانون المشار إليه توسع في نطاق تطبيقه بحيث شمل كل المتواجدين بدولة الكويت من مواطنين ومقيمين ودون حصره في المجال المحدد له، لكشف الجريمة وضبط المجرمين، كما أنه انطوى على عنصر الإجبار لا الاختيار وبحيث تؤخذ البصمة دون رضا صاحبها كما رتب جزاءات على كل مخالف.

من جهة أخرى ينتهك القانون حق الخصوصية والحرية الشخصية المنصوص عليها في المادة (٣٠) من الدستور.

لكل ما تقدم وأعد هذا الاقتراح لإلغاء القانون المشار إليه.

State of Kuwait



دولة الكويت

٢٠١٦/١٤/٢١

١١ ر / ١١

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإلغاء القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن
البصمة الوراثية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس
الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح

د. عبدالكريم عبدالله الكندري

د. عبد الكريم عبدالله الكندري
عضو مجلس الأمة

يعال لة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

عبدالله الكندري
٢٠١٦/١٤/٢١

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بالغاء القانون رقم (٧٨)

لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بإلغاء القانون رقم (٧٨)

لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية

جاء هذا الاقتراح بقانون ليلغي القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية الذي تضمنت أحكامه مخالفة لمواد في الدستور، بسبب ما حمله القانون من إخلال واضح وتعد على الحقوق والحريات وانتهاكاً للخصوصية، فجاءت نصوصه غير منضبطة من حيث شمولها وتطبيقها على المواطنين والمقيمين والزائرين إجباراً وإلزاماً بأخذ عينات أو بصمة منهم، دون شروط محددة وواضحة ودون تحديد الغاية منها وعاقب القانون من يرفض إعطاء عينة البصمة الوراثية بالحبس والغرامة.

وهو ما أشارت إليه منظمة هيومن رايتس ووتش بان الكويت، باعتمادها ذلك القانون، أصبحت الدولة الوحيدة التي تفرض إجراءات فحوصات الحمض النووي (DND) على جميع مواطنيها من دون استثناء، مشيرة إلى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والعديد من المحاكم الأمريكية وغيرها منعت قوانين مشابهة على أساس احترام الخصوصية الفردية.

هذا ناهيك عن المخالفات الشرعية التي شابت القانون بعدم التزامه بالضوابط الشرعية التي وضعها المجمع الفقهي في دورة انعقاده السادس عشرة خاصة بالقول أن استعمال البصمة الوراثية في مجال النسب لا بد أن يحاط بمنتهى الحذر والحيطه والسرية ولا يجوز استخدام البصمة الوراثية بقصد التأكد من صحة الأنساب الثابتة شرعاً، ويجب على الجهات المختصة منعه وفرض العقوبات الزاجرة، لأن في ذلك المنع حماية لأعراض الناس وصولاً لأنسابهم.

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون ليلغي القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ بموجب المادة الأولى منه، كما نصت المادة الثانية منه على أن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

State of Kuwait



٢١١ / ٢٠١٥

دولة الكويت

٢٠١٦/١٤/٢٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن إلغاء القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥

في شأن البصمة الوراثية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على

مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

د. جمعان طاهر الحريش

عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
و يوزع على الأعضاء

عبدالله
٢٠١٦/١٤/٢٧

اقتراح بقانون
بشأن إلغاء القانون رقم (٧٨)
لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بشأن إلغاء القانون رقم (٧٨)
لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية

حيث أن القانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن البصمة الوراثية يمثل في فكرته وتفاصيله انتهاكاً صارخاً للحق في الخصوصية وبالتالي جاء مخالفاً للدستور والمواثيق الدولية، وتعرض لانتقادات جديّة من قبل الرأي العام والمختصين والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. لذلك ونظراً لتجرده من كل قواعد التشريع وأصوله، فقد روي إلغاء هذا القانون انتصاراً لقيم المجتمع وللمبادئ الدستورية وتطهيراً للتشريع من العبث والانحراف.